لجنة الاعلام والدفاع عن
ضحايا القمع في تونس

النضالات العمالية تتصاعد

مظهر من اضرابات عمال شركة النقل الاخيرة

والقمع يشتد

Adresse: Jean GATTEGNO B.P. 397
75025 Paris Cedex OI
CCP. La Source 33- 34906

ماي 76

عدد خاص
الثمن : فرنكان

ارضية لجنة الاعلام والدفاع عن ضحايا القمع بتونس

مقدمة

لقد توصلت النقاشات التي انطلقت بعد حملة التشهير بساكمة 1975 والعاملة علي الاخذ بعين الاعتبار تطور القوي الديمقراطية توصلت هذه النقاشات التي تهدف الي تدعيم قواعد لجنة الاعلام والدفاع عن ضحايا القمع بتونس الي الارضية التي ننشرها رفقة هذا والي وضع القانون الاساسي الذي نضعه تحت طلب كل من يرغب في ذلك اذ اننا فضلنا عدم نشره في هذا العدد

ان هذه الارضية وهذا القانون الاساسي كانا موضع نقاشات جماعية ودية ديمقراطية كان سبقها حوار حول تقييم نشاطات اللجنة خلال السنة المنصرفة

وعلي هذا الاساس فقد قبل عدد من الرفاق كانوا قد ابتعدوا عن اللجنة في الاشهر الاخيرة الرجوع من جديد الي اطار الحوار والعمل الديمقراطي للجنتنا

وهناك رفاق اخرون ينتمون الي مختلف اتجاهات المعارضة الديمقراطية والتقدمية او الثورية التونسية وغيرها تمكنوا من ربط الاتصال مع اللجنة

ومن خلال نقاشات كانت صعبة بالتاكيد لكنها بناءة توصلوا الي الاقتناع بارادتنا في التفتح وعزمنا علي ان نجعل من اللجنة الاطار المفتوح لعمل موحد ونزيه بين كل الذين بينهم عمل الدفاع عن ضحايا القمع بتونس

ان هذه الارضية وهو شيء مستحسن الذكر قد كانت موضوع مصادقة اجماعية في حين اثار القانون الاساسي تحفظ احد الحاضرين وهو ينتمي الى الحزب الشيوعي التونسي(م) وكان السبب المقدم هو ان الصيغة الوحيدة التي من شانها ان تضمن حسن سير اللجنة هي صيغة تجمع منظمات ولقد رفضنا هذا الحوار اعتبارا ان الصيغة المقترحة خطيرة اذ تعطي الاولية للاهتمامات ضرفية للمنظمات السياسية وهي بالتالي تهدد في كل وقت بتحويل اللجنة الي حلبة صراعات سياسية وايديولوجية مضرة بعمل الدفاع

الارضية

ما نفك القمع المسلط على الشعب التونسي يتصاعد، بل و اصبح اسلوباً في الحكم. ان هذا القمع و اللاتجاه اللاستعماري الجديد المفضوح للنظام يجعل حكم الحزب الدستوري الواحد في تناقض مع مصالح و مطامح الجماهير التونسية الكادحة و مع التقدم اللاجتماعي و الدمقراطية و الاستقلال الوطني.

ان الطابع اللادمقراطي و اللاوطني للنظام التونسي يتكامل مع خضوعه اللامشروط للمصالح اللاستعمارية الجديدة.

فنظام الحزب الواحد الخاضع للامبريالية يسلك سياسة تمكن رجال الاعمال الدوليين من نهب خيرات بلادنا و سحق الجماهير الشعبية التونسية و تعطيل اي تطور لاقتصاد ذو طابع وطني و ذلك بالسياسة التابعة و المتميزة بقانون افريل ٧٢ الخاص بالتمويل.

و لتمرير هذه السياسة واحتواء الغضب الشعبي عمد النظام على مر السنين الى تقوية احتكاره لكافة وسائل الاعلام و كل اشكال التنظيم النقابية و الثقافية.

و هكذا فقد تحدى النظام و باستمرار على ابسط الحريات اللاساسية و ذالك بقمع التشكيلات و الصحافة الدمقراطية و التقدمية و الثورية. و مانفك يتجاهل الضمانات الدستورية المنصوص عليها في الفصل الثامن من الدستور و كذالك مبادئ ميثاق حقوق اللانسان التي وقع عليها نظريا.

و لهذه الغاية فقد ضاعف النظام و عزز اللاجهزة و الوسائل التي تسمح له بتسليط قمعه المستمر:

+ الحزب الدستوري الذي يقوم اساسا بالتعليل اللاديولوجي و القمع السيلسي (اخضاع النقابات البوليس الحزبي..)
+ جهاز البوليس الحكومي و الذي يحظى بمساعدة مصالح و مؤسسات امبريالية امريكية و فرنسية، خاصة و يقوم هذا الجهاز بتسليط ارهابه باستمرار (الدوريات، التعذيب، اللاختطاف، اللايقاف التعسفي..) و قد وقع اللجوء الى اللاغتيال السياسي في اكثر من مناسبة، و قد اعترف رئيس الدولة بذالك و هدد به
+ الجيش الذي اشترك اكثر فاكثر في عمليات القمع (التجنيد التعسفي للدمقراطيين لتنفيذ اوامر الدستور و المعارضين الشبان، التدخل ضد العمال المضربين، الحفاظ على اللامن العام).
+ الجهاز القضائي الخاضع لضغوط النظام و للمراقبة الشديدة، اصبح الة مطيعة لتنفيذ اوامر الدستور مما يسمح له بالقضاء على المنظمات السياسية و النقابية و يعطي طابع "مثاليا و شرعيا" للقمع المسلط على الشعب التونسي.

+ المراقبة الدائمة و التامة على اجهزة الاعلام (صحافة ،اذاعة ،تلفزة ،سينما..) لتقطير "الحقائق الرسمية" على الشعب.

و يواجه الشعب التونسي السياسة القمعية بنضال متعدد اللاوجه و باتساع مستمر.

فالطبقة العاملة تصارع بنضالية متزايدة من اجل تحقيق مطالبها الاقتصادية و الاجتماعية و النقابية و تهدف هذه النضالات كذلك الاتجاه الراسمالي الكمرادوري الذي ينتهج سياسة قمعية و الضغط على الاجور خدمة لمصلحة رجال الاعمال التونسيين و الاجانب.

و الفلاحون يطالبون بحقهم في الارض و يتصدون لعملية النهب و التفقير هذه العملية المشفوعة بالاستغلال تدفعهم نحو النزوح و الهجرة.

اما الشبيبة فهي ضحية سياسة تعليمية انتقائية و لا شعبية. و نضالها يلتقي مع نضال المثقفين الذين يطالبون بحق التنسيم المستقل و حرية التعبير و التمثيل الديمقراطي.

و هناك فئات شعبية اخرى بدات تتحرك للانتزاع الحريات الديمقراطية الاساسية.

اهداف اللجنة

في اطار نضال الشعب التونسي من اجل تحقيق مطامحه الاساسية في الحرية و الديمقراطية تحدد اللجنة لنفسها هدفين:

= الدفاع عن كل شخص ضحية القمع بسبب افكاره السياسية ،الوطنية و الديمقراطية. ان هذا الدفاع الذي ياخذ طابعا سياسيا باعتباره يدخل ضمن اطار الحركة الديمقراطية يتخذ اساسا طابع الدفاع القانوني و المادي و اللانساني. وبالتالي فان الدفاع على الاختيارات الايديولوجية و السياسية للمناضلين او المواطنين ضحايا الحملات القمعية خارج عن نطاق اللجنة.

= التشهير بكل تعدي على حقوق الدفاع و باللجوء الى التعذيب او الى المحاكم الاستثنائية. وكذلك التشهير بالمس بحقوق الدفاع على مستوى محاكم الحق العام ،خاصة و ان النظام لا يتردد الى التتبعات من اجل جرائم الحق العام لتغطية بعض القضايا السياسية.

= الدفاع عن الحريات العامة الديمقراطية و النقابية و مساندة نضال كل القوى و المنظمات الديمقراطية و الثورية من اجل فرض حقها في ممارسة الحريات.

= مساندة نضالات الشعب التونسي ضد القمع و التعسف ،و كذلك التنظيمات و الهيات التقدمية و الثورية التي تبرزها هذه النضالات.

= مهام اللجنة =

الاعلام :

١) جمع و نشر على اوسع نطاق ممكن اللاخبار حول القمع في تونس بكل اشكاله.

٢) احاطة الصحافة العالمية و الهيات المهتمة علما بكل ما يحدث بتونس.

٣) اعلام الراي العام التونسي و العالمي ،بصفة منظمة ،و خاصة داخل الهجرة التونسية بالخارج على واقع انتهاك الحريات الديمقراطية في تونس.
و يمكن التفكير في اعلام مركز حول الواقع السياسي و اللاقتصادي و الثقافي بتونس ،و ذلك ضمن اتجاه واسع بين اعضاء اللجنة.

الدفاع :

١) الضمان لضحايا القمع بتونس و لعائلتهم :
= دعما قانونيا ،
= دعما ماديا و طبيا.

٢) المطالبة بقانون السجن السياسي للموقوفين السياسيين.

٣) المطالبة بوضع حد بين "العفو العام" و "العفو الشرطي" و الذي يمكن التراجع فيه في كل وقت.
و المطالبة باطلاق سراح كل المساجين السياسيين يجب ان تكون المطلب القار للجنة.

٤) الدفاع عن المناضلين التونسيين الذين يتعرضون في فرنسا الى عمليات القمع و الحملات العنصرية و الذين يجابهون تحالف البوليس الفرنسي و التونسي.

-.-.-.-.-.-.-.-

على هذا الاساس تتجه اللجنة دون اي تمييز الى كل المنظمات اللانسانية و النقابية و السياسية التونسية و اللاجنبية و التي من شانها ان تساعد في تحقيق الاهداف اي الاعلام و الدفاع.
و تولي اللجنة اهتماما خاصة الى كل الهياكل ،سواء في تونس او الخارج و التي تحدد لنفسها اهدافا مماثلة للاهداف اللجنة.

==========

حالة المسلجين السياسيين

× × × × × × ×

يواصل المساجين السياسيون نضالهم ضد الحكم الدستوري الجائر الذي مانفك يسلط عليهم اشد ظروف العيش و التعذيب لتحطيمهم معنوياً و جسدياً و رغم حالتهم الصحية المتدهورة لازالوا يكررون اضرابات الجوع للانتزاع حقوقهم المادية و المعنوية للتعبير عن سخطهم على سياسة النظام البرقيبي العميل هذه السياسة التي تختص بعدائها للمصالح الشعبية و للقوى الديمقراطية و الوطنية و اخر اضراب عن الطعام بدا يوم ١٥ مارس و شمل اكثر المعتقلات خاصة منها زنزانات برج الرومي و القصرين و قد كانت غايات هذا الاضراب متعددة

١ـ تحقيق العفو التشريعي العام لكل المعتقلين السياسيين

٢ـ امكانيات عيش تتماشى و ابسط حقوق الانسان.

٣ـ زيارات عائلية متعددة و دون حواجز.

٤ـ الدخول الحر للكتب و المجلات و الجرائد اليومية التونسية.

٥ـ الحق في الادوية و المعالجة الطبية الكاملة.

٦ـ الافراج على ناجيب العش الذي هو في اشد التدهور من الحالة الصحية.

و في مايلي خلاصة عن الوضع الراهن في المعتقلات:

لوضاع العيش المادية :

يعيش المسلجين في بيوت ضيقة جدا، الواحد فوق الاخر، وهي كل شيء بالنسبة لهم: فيها يأكلون وينامون ويعملون.. حفرة النظافة في ركن من الحجرة لا تستقل عن الباقي و ليس هنالك منفى هواء ذاتي ولا للغسل ولا للشرب. نفس الماء يوجد في جابية صغيرة دون اي وقاية و المعلوم ان الماء متقسط حسب عدد الاشخاص. اما الاكلات اليومية فهي في غاية الهزالة ولولا قفة العائلة من وقت للاخر و شراء بعض المصبرات في حانوت الحبس لانهارت صحتهم تماما و قد تمكنوا اخيرا من الحصول على قاز لتسخين الطعام البارد بعد ان حرموا من ذالك سنوات طويلة.

اللاوضاع الصحية :

اما الحالة الصحية فهي على اسوء حال فالزيارات الطبية منقطعة و في بعض الاوقات دام غياب الطبيب مدة شهرين كاملين و المعلوم انه لا توجد في المعتقلات قاعات علاج مجهزة مما ينافي كل معالجة سليمة. اما الادوية فهي قليلة جدا مما يدعو المساجين الى شراءها على نفقتهم حين امكن ذالك. و يشكوا المعتقلون من امراض عديدة اصيبوا بها منذ اعتقالهم و مرتبطة باللاوضاع القاسية التي عاشوها وهي : قروح في المعدة و العذر و "الروماتيزم" و الفدة و مرض اللاسنان و نقص النظر الى غير ذلك.. هذا دون الاثار الاخرى التي خلفها التعذيب و التنكيل حين مروا بزنزانات سلامة الدولة قبل بعثهم للمعتقلات و المعروف

والمعروف ان الدواء الوحيد لمرض الفم في محتشدات النظام البرقيبي هو قلع اللاسنان وتعلل الادارة ذالك بتنوية هذا العلاج بالنسبة الى عامة الناس.

الزيارات العائلية:

اما الزيارات فهي مخصصة لافراد العائلة فقط (الام الاب الاخوة والاخوات، او الزوج او الزوجة) وكل زائر له بطاقة خاصة تسحبها منه الادارة عندما تشاء كوسيلة للضغط على المساجين وافراد العائلة وقد منعت اخيرا اختا نجيب شلوف و عبد الله من زيارة اخيهما نهائيا و يزيد عدد الحراس وقت الزيارة عدد المحضرين و المعلوم ان حق الزيارة كان من محصولات نضال المساجين بعد اضرابات عديدة.

العلاقات مع الادارة :

وكثيرا ما تعمد الادارة الي عرلهم افرادا للضغط عليهم راجية من ذالك ان يتنكروا للمبادئ و القيم التي ناضلوا و تعذبوا من اجلها و قد دام اقصاء البعض منهم عدة اشهر. و يعيشون كذالك بانقطاع عن الحياة الاجتماعية و الثقافية في البلاد يحرمون من الكتب و المجلات و الجرائد اليومية و الراديو. اما المواسلة فهي تحت الرقابة الكملة محدودة في عدد الاوراق و الكلمات و قد تمكنوا اخيرا و بعد صراع مع الادارة على الحصول على لعب شطرنج و كرة للعب وقت التجول اليومي القصير المدة.

حالة نجيب العش:

يعيش نجيب العش في الوقت الحاضر ظروفا خطيرة و قد اصيب بمرض الاعصاب شديد الحدة اثر التعذيب و اللاهانات التي لاقاها في سلامة امن الدولة و طوال اعتقاله و ترفض الادارة الاعتراف بحالته هذه و بعثه للمستشفى ما لم يطلب السماح . واثر كل هيجان عصبي من طرفه يعزل و يسلط عليه كل العذاب وفي بعض الاوقات قيد بالسلاسل و وضع في دهاليز معقل تونس وسط الاوساخ و الحشرات .

ان نضالات اخواننا المساجين السياسين ضحايا القمع الناتج عن طبيعة النظام مرتبط عضويا بالنضال الجماهيري من عمال و فلاحين فقرا و شباب و مثقفين ان صمودهم و صراعاتهم المتعددة مع الحكم من داخل معتقلاتهم و رغم اساليبه الوحشية تعد هذه النضالات انتصارا لكل القوى الوطنية والدمقراطية و الثورية.

نساند بكل قوانا نضالهم و نطالب معهم العفو العام التشريعي حالا .

نص رسالة المساجين السياسيين بمناسبة 20 مارس

في الوقت الذي تحتفل فيه الدوائر الرسمية بالذكري العشرين لاعلان الاستقلال والذي تنطلق فيه الدعاية الرسمية للانشاء بالنظام القائم بالبلاد وتعداد منجزاته لا يسعنا الا اشعاركم بان وسائل الدعاية مهما تعاظمت فهي لا تستطيع ان تحجب الطابع اللاوطني واللاديمقراطية للنظام والذي يمثل وجودنا في السجن ضمن اكثر من مئة سجين سياسي مشتتين في السجون التونسية احدي

ان الاستقلال الذي كافح من اجله الشعب التونسي منذ انتصاب الحماية والذي قامت من اجله الحركة الوطنية منذ العشرية الاولي من هذا القرن وضحت من اجله اجيال من التونسيين كان يعني بالنسبة للشعب ليس التخلص من الحكم الاجنبي المباشر لابداله باستعمار جديد ولا ابدال استبداد محلي بل اساسا ارجاع السيادة للشعب وتمكينه من تقرير مصيره + ولذا اقترنت دائما مطالبة الشعب بالاستقلال بمطالبته بحكم دستوري ديمقراطي يضمن له الحقوق والحريات الظرورية لممارسة سيادته واهمها حرية التعبير والصحافة وحرية الاجتماع وحق تاسيس الجمعيات والاحزاب وحق الانتخاب الحر +

لكن ما حدث منذ عشرين سنة هو سلب هذه الحقوق من الشعب والقضاء علي كل المنظمات والحركات والصحف المستقلة عن الحكم وقمع كل المواطنين الذين ارادوا ممارسة حقوقهم المنصوص عليها في الدستور والتي هي حقوق طبيعية لكل شعب حر وتتبعهم بالمحاكمات والزج بهم في السجن مع تعرضهم للتعذيب الجسدي الذي اصبح صلاحا عاما تستعمله الشرطة السياسية كما تشهد به تجاربنا + وحتي بعد خروجهم من السجون يجدون انفسهم عرضة لشتي الوسائل القمعية من الاقامة الجبرية والحرمان من حق الشغل ومن حق مواصلة التعليم بالنسبة للتلاميذ والطلبة وسحب جوازات السفر الي غير ذلك +

وما مئات المساجين الذين زج بهم في السجون التونسية منذ عام 1956 وما زال البعض منهم موجودا بها الي الان وما مئات المهاجرين (الاجئين السياسيين) من بلادهم فرار من الاستبداد وما مئات المواطنين المجردين من حقوقهم المدنية والسياسية فما كل هذا الا تعبيرا عن الحكم الاستبدادي المفروض علي الشعب التونسي +

ان ما تدعيه الحكومة واجهزة دعايتها من قصور الشعب عن ممارسة حقوقه وعجزه عن تسيير نفسه وعن اختيار النظام الذي يريده وعدم قدرته عن التمييز انما هو افتراء علي الشعب ناضل وضحي وصمد اكثر من مرة نصف قرن للانهاء الاستعمار الفرنسي والحكم الملكي المطلق واظهر في هذا النضال ابداعا في الالتحام والتنظيم والمبادرة والوعي للوصول الي هذا الهدف ان هذه الادعائات لهي احتقار واستنقاص لوعيه ولطاقاته واعتداء عن كرامته وقد تعود الشعب ان يسمعها من المستعمر الذي كان يتذرع بها علي التونسيين حقهم في الحرية وتقرير المصير +

ان حكومتكم تقمع كل مبادرة ونشاط مستقل للجماهير بدعوي المحافظة علي ما تسمونه بالوحدة القومية لكن الواقع الذي مارسناه منذ عشرين سنة اكد ان انكار سيادة الشعب والقضاء علي الحريات السياسية ليست سوي ادوات تخدم اعدائه ومستغليه وتمكنهم من تفقيره والاثراء علي حسابه تحت حماية اجهزة الدولة وباعانة منها +

ولنا في ما ناس جماهير الفلاحين في الماضي القريب من تعسف نتيجة نضالهم ضد الاستغلال والتفقير ايام التضامن المزعوم وما ينالهم منه اليوم باشكال اخري وكذلك في ما يناس العمال والشغالين عامة من قمع ودوس لحقوقهم النقابية والسياسية وفي مقدمتهم حق التنظيم المستقل وحرمانهم من وسائل الدفاع عن معاشهم امثلة كافية للدلالة علي ان المنتقع الحقيقي من الحكم القهري ومن انعدام الديمقراطية ليس هو الشعب بل اعداؤه كما ان الشباب التونسي وهو مستقبل البلاد والشباب الطلابي بالخصوص تتعاظم طموحاته في التعليم وفي العمل وفي النشاط بجميع ابناء الشعب بافاق مغلقة وبسياسة قمعية تحرم اغلبيتهم من التعليم ومن الشغل فيجد نفسه في البطالة لا منفذ امامه الا الهجرة +

والحياة الثقافية نفسها والابداع الفكري والعلمي يتسمان بالجمود والتذبذب نتيجة انعدام حرية الراي والنشر الذي يعاني منه المثقفون وعملة الفكر والادب

ان سياسة كهذه مهما قصر النظام لابرازها بمظهر شعبي تحت شعار الوحدة القومية فهي لا تعدوا ان تكون والواقع يثبت ذلك سياسة مناهضة لكل القوي الوطنية والديمقراطية ومناهضة اطلاس ومصالح الجماهير الشعبية ومعرقلة لمبادرتها ونشاطها الخلاق ان كبت مبادرات الشعب وحرمانه من المساهمة بزمام امور المصيرية دون وصاية وتعطيل كل نشاط مستقل له وتكميم صوته جعل الاستقلال الذي اعلن عليه في 20 مارس 1956 فاقدا لمحتواه الحقيقي والناس وغير مجيب كما كان يامله منه التونسيون + فالسيطرة الاجنبية وان اختفت في شكلها السيادي المباشر فقد خلفتها انواع اخري من الهيمنة والشعب التونسي وشبابه لا يرضون باستقلال تكون فيه بلادنا مستعمرة جديدة ولا يقبلون استنزاف قوانا الحية بتهجير اليد العاملة تخدم اقتصاد الدول الامبريالية وتكون عرضة للاستغلال الامبريالي والتمييز العنصري عوض ان تنتفع بها البلاد لتحقيق رفاهية ابنائها +

ولا يرضون ان تفتح ابواب البلاد علي مصراعيها لرؤوس اموال اجنبية تحت نظام من الامتيازات الجبائية والجمركية لتستثمر في ابنائها وبناتها بثمن بخس وتصدر ارباح ضخمة الي الخارج بدون رجوع الي البلاد بل علي حساب تنمية اقتصادنا ولغير مستقل كما لا يرضون ان تكون مصادر عيش السواد الاعظم من الشعب في قبضة قوي اجنبية تتحكم فيها بتحكمها في الاسواق والاسعار + ولا يرضون ان تستاثر السياحة بموارد البلاد علي حساب القطاعات الحيوية للاقتصاد وعلي حساب استهلاك الشعب +

ان تحرير البلاد من التبعية والهيمنة الامبريالية اقتصاديا وسياسيا وبناء اقتصاد وطني هدفه تسديد حاجيات الشعب وليس الاسواق الخارجية وزيادة رفاهية الكادحين وليس زيادة ارباح المستثمرين وتعميم التعليم ونشر الثقافة الوطنية في خدمة الشعب ان كل هذه الاهداف التي كانت وما تزال اهداف القوي الشعبية والوطنية والديمقراطية في بلادنا تتطلب وحدة كل هذه القوي + وحدة مقامة علي ديمقراطية شاملة وحرية كاملة لكل فئات الشعب للتعبير عن طامحها والدفاع عن مصالحها الحياتية المشروعة ولتسخير طاقاتها في خدمة رفاهية الشعب واستقلال البلاد +

اننا نطالب حكومتكم باحترام حقوق الشعب التي اكتسبها بكفاحه وتضحياته والمتمثلة في حق تقرير مصيره وتسيير نفسه بنفسه وذلك لا يكون الا بممارسة للحريات السياسية حرية الراي والصحافة حرية تكوين الجمعيات والاحزاب و حرية انتخاب ممثليه انتخابا حقيقيا +

ان حكومتكم حاكمتنا امام محكمة استثنائية وبموجب قانون غير دستوري (قانون الجمعيات نوفمبر 59) وسجنتنا من اجل مطالبنا بهذه الحريات التي من حق الشعب وفي صالحه ومن اجل ممارستنا لها وادعت ان ذلك اجراما وتامرا من طرفنا و قد ذهب في خصوص البعض

منا الي ابعد من ذلك اذ اودعتهم في السجن بدون حكم وبمجرد امر رئاسي لا يستند الي اي قانون وهو اجراء اشبه بتصرف البيات الاستبدادي + ويشكل خرقا لكل الحقوق والضمانات التى نص عليها القانون والدستور التونسي والتي تنص بعد مسجن مواطن بدون حكم عدلي ولقد بلغت شراسة القمع الي حد ايقاف احد رفقنا في السجن رغم اختلال مداركه العقلية اثر مروره بين ايدي الشرطة + اننا نطالب بالكف عن دوس الحريات المضمنة في الميثاق العالمي لحقوق الانسان الذي صادقت عليه البلاد التونسية وفي الفصل الثامن من الدستور + وتطبيق هذا النص تطبيقا حقيقيا والكف عن محاكمة وسجن الوطنيين بسبب ممارستهم لحقوقهم كما نطالب باطلاق سراح كل المساجين السياسيين والغاء كل احكام الصادرة عن محاكمات سياسية منذ 56 وذلك باصدار قانون للعفو التشريعي العام يعيد للمحكوم عليهم حرياتهم وكامل حقوقهم السياسية والمدنية ونعلمكم اننا ندخل ابتداء من اليوم 12 / 3 / 76 في اعتصاب جوع لتاييد هذه المطلب و الاحتجاج عاي القمـــــع..

مجموعة من المساجين
السياسين

نداء من طرف جماعة من المعتقلين السياسيين
موجه الى الرأي العام التونسي و العالمي

==========

ان السّجون اليوم في تونس تعج بالمساجين السياسيين الذين يزداد عددهم بصفة مستمرّة ، ويكفي أن نلقي نظرة خاطفة على سجون تونس العاصمة برج الرّومي ، باجة ، الكاف ، القصرين ، القيروان ، منوبة للاقتناع بذلك كذلك الاعتقالات الغير قانونية تزداد بصفة مستمرّة .

وخلال الاستنطاقات يقع اقتلاع اعترافات مزعومة تحت وطأة التعذيب و دون حضور أي محامي . كذلك فترة الاعتقال دون محاكمة تدوم مدة أشهر في جوّ من الارهاب و العزلة الكاملة ، سواءا في دهاليز البوليس أو حتى محلّة البحث .

ان حق المعتقل في الدّفاع عن نفسه تتضاءل كل يوم أكثر ، و المحاكمات السياسية تتابع بصورة سريعة ... و من جديد تمتلأ السجون .

أمّا "الرّقابة" و التّهديد فهي تشمل المثقّفين الدّيموقراطيين و الوطنيين ، سواءا كانوا رجالات أدب ، صحافيين أو رجالات سينما و مسرح العمّال و الفلاحين و الطّلبة و الطّبقات الشعبية يتعرضون لأنواع عديدة من التّعسّف في كلّ مرّة يحاولون فيها الدّفاع عن حقوقهم .

التّنظيمات السياسية و الديموقراطيّة و الوطنيّة ممنوعة و أعضاءها تحت الايقاف و التّعسّف و المحاكمات .

هذه الاعمال المنافية للدّيموقراطيّة مسلّطة على الشعب التّونسي و القوى النقابية و السياسية التي تمثل مصالح الطّبقات المدافعة عن حقوقها . تلك الطبقات التي تتذكر دائما ما كانت تسلطه عليها القوى الاستعمارية و الباي من تعذيب و ملاحقة المواطنين لايقاف مسيرة شعبنا نحو الاستقلال و الديموقراطية و التقدم الاجتماعي . و أحسن مثال تعطيه لنا حركة محمد علي و القمع الذي سلط عليها . و اليوم باسم قوانين و اجراءات مماثلة يوجه القمع ضدّ شعبنا ، كقانون نوفمبر ١٩٥٩ الخاص بالصّحافة و الاضرابات و القوانين الخاصة بالجامعة و غيرها .

كل هذه القوانين تفقد كل معنى لحرّية التّفكير و التّعبير و التّنظيم و الاضراب .... ان الحقوق الدّيموقراطية التي ينص عليها الدستور و معاهدة حقوق الانسان غير محترمين . و الذين يخرقون هذه الحقوق ينكرون التضحيات و الصراعات الطويلة المرة لشعبنا و شهدائه .

هذه السياسة المنافية للديموقراطية تظهر حقيقة طبيعتها ، انها قناع جديد للقوانين البالية ، وهذا ما فهمته جماهير شعبنا وطليعته الديموقراطية و الوطنية . لقد ناضلوا ويناضلون ضد هذه السياسة بنفس الحماس و الشجاعة التي قاتلوا بها الاستعمار و أتباعه البايات . ان الجماهير الشعبية و طليعتها يعرفون أن الاستقلال الوطني و التقدم الاجتماعي لا يمكن تحقيقهما الا في اطار يسمح للجماهير باظهار طاقتها الخلاقة .

ان وجود عدد كبير يرتفع أكثر فأكثر من المعتقلين السياسيين في السجون يثبت العكس . هؤلاء المعتقلين الديموقراطيين و الوطنيين يتحملون القمع في سبيل احترام الحريات الديموقراطية و هم يعتبرون ذلك أقل الاشياء التي من واجبهم تقديمها لشعبهم في سبيل الاستقلال القومي الحقيقي و التقدّم الاجتماعي الدّيموقراطي الحقيقي .

نحن المعتقلين السياسيين المحاكمين في مسألة العامل التونسي نطالب بالغاء القوانين المخالفة لروح الدستور و معاهدة حقوق الانسان لكي يمكن للجماهير الشعبية و طليعتها الديموقراطية و الوطنية ، من التمتّع حقّا بالحرّيات النقابية و السياسية و الفردية التي يضمنها الدستور حتّى تحلّ الديموقراطية ، و نطلب بكلّ الحاح اطلاق سراح المعتقلين السياسيين دون شرط . كما نطلب الغاء الاحكام و الاجراءات الادارية التّخذة ضدّهم ، و ذلك باصدار قانون عفو عام فيما يخص كل المحاكمات السياسية التي جرت في العشرين سنة الماضية ، و نبتدئ اضراب الجوع بداية من ١٥ مارس (للوصول الى هذه المطالب) .

عريضة موجهة الى مجلس الامة ممضاة من طرف

أكثر من ١٢٠ مثقّف تونسي

==========

نحن مواطنون متعلقون بلزوم احترام "الحرّيات" الدّيموقراطية المنصوص عليها في الدّستور و خاصة الفصل الثامن منه و التي تعطي لكل مواطن الحق في التمتّع بالحرّيات الدّيموقراطية الفردية و الجماعية .

و متعلّقون باحترام المعاهدة العالمية لحقوق الانسان التي صادقت عليها الحكومة التونسية

اننا نعتقد أن المعاهدة العالمية لحقوق الانسان ،الدّستور ، و الحرّيات الدّيموقراطية الشخصية و الجماعية التي ينص عليها الدّستور هي مكاسب هامّة و ثمينة من واجبنا أن نرتبط بها و ندافع عنها .

اننا نعتقد أنه من واجب مجلس الامّة أن تصادق على قانون عفو عام فيما يخص كل المحاكمات السياسيّة و على أساسه يقع اطلاق سراح كل الممتقلين .

الممضين

٢٤ أستاذ في الجامعة = انور عطية ، حسونة مزابي ، منيرة رمادي ، شابوتو ، محمد قوبعة ، منصف قسنطيني ، محمد حصيري حافظ شقيف ، دليلة تريكي ، نور الدين بو دريقة ، ولاد عبيد ، عبد السلام دمق ، عبد الجليل بدوي ، منصف هرق ، العربي بن عبد الله ، نور الدين الشافعي ، رضا سعد الله ، هادي مشري ، عدنين شعبوني ، حسين دماسي ، محمد مزغوي ، صالح مثلوثي ، فؤاد زرتوني محمد منصف ربطي ، مصطفى بن ترجم .

٢١ استاذ في المعاهد الثانوية = نصار مكي ، محمد بوعزيز ، توفيق شماري محمد صالح خريجي ، نجاة مشري ، محمد رغيدي ليلى زغيدي ، فتح ثابت ، منصف فانمي ، محمد هاشمي محمد حبيب زواعبي ، عبد الباقي بدوي ، سامية بدوي هادي جراد ، يوسف حمروني ، لطفي كعلي ، تمق الزيمي ، هادي هرماسي ، عبد المجيد عبد الكريم خديجة لموائي ، محمد عربي عنابي .

٤ صحافيين = فتحي عياد ، مختار بوبكر ، رشيدة نيفر ، خليفة خريبي

٢١ باحث = عزيز عنطيط ، نائلة وزناني ، خيرة سكيك ، صادق بوعزيز
عبد المجيد نابلي ، رشيد عزيز ، مصطفى خروسي ، نور الدين
حزاني ، هاشمي جميعي ، منصف بن سليمان ، مرشد شابي
نور الدين ظاهري ، عبد الرزاق بلحاج زكري ، عبد الستار دهيب
سالم بن رمضان ، علية معاوية ، حسنة حمزاوي ، أمنة لوصيف
محمد بشوش ، بلقاسم بن سالم ، حبيب حجار .

٢٥ كوادر و موظف = رابي عباسي ، سالم رجب ، فرج محجوبي يوسف شابي ، شكري
زلاوي ، فرحات حوال ، عبد الكريم قيزة ، عمر عبيد ، جمال ماكدة
حبيب حواس (مهندس) ، أحمد حلواني ، منصف قعلول ،
عبد الوهاب داخلي ، صلاح زغيدي ، هاجر معزوز ، عبد الرزاق
طرابلسي ، فريد جراد ، محمد نقازي ، محمد زمني ، محمد
بلحاج ، عمر بن حامد (مهندس) ، سالم حزام (حقوقي) ،
عبد الساني محمد صلاح (مهندس) ، فتحي كريم .

١٠ رجال أدب و مسرح و رسام = عبد الرزاق فهري (رسام) ، عبد المجيد باكي
عزالدين مدني (كاتب) ، طاهر حمامي (شاعر) ، رؤوف حمداوي ،
فاضل جائبي ، فاضل جزيري ، توفيق جبالي ، حبيب مسروحي
(رجل مسرح) ، يمينة كسكاس (كاتبة) .

٢٠ طبيب = احمد بن ميلاد ، صادق طبان ، محمد محفوظ ، محمد
عبد القافي ، رضا معزبي ، علي حرشاني ، عبد القادر بوعلاق
عبد الجليل زوالي ، طاهر بن سليمان ، رشيد كمون ، رضا عزيز
حبيب مسعود ، منصف قرقوري ، علي بكير ، سعيد ستيري
دكتور بن خليفه ، عزيز ماطري ، دكتور بوخريس ، دكتور سلامي
دكتور فرزي .

وكذلك = محمد بجاوي ، علي مرواني .

نص العريضة الممضاة من طرف المحامين

في الوقت الذي تحتفل فيه تونس بذكرى ٢٠ مارس، نطالب رئيس مجلس الامة، وأعضائه لاصدار قانون عفو عام، يشمل كل النين حوكموا في محاكمات سياسية سواءا كانوا موجودين داخل السجون أو خارجها.

هذه العريضة وقع تقديمها يوم الاربعاء ١٧ مارس ١٩٧٦ الى مجلس الامة من طرف بعثة يرأسها بللونه (محامي)، ووقع امضاءوها من طرف ٧٢ محامي.

احداث تالة

قام عدد من المناضلين مكونين من تلامذة و اساتذة بتوزيع مناشير بمدينة تالة يوم 2 اكتوبر 1975 فاوقف البوليس عدد منهم عبد الرحمان بوسوسي ،طالب بجامعة الحقوق ،حاتم فرشيشي معلم ، محمد زعبي عامل بمصنع للرخام بتالة و حمزاوي استاذ كلهم اوقفوا لكن وقع اطلاق سراحهم بسبب غياب اية تهمة ضدهم +

في يوم 13 اكتوبر كتب علي جدران المدينة شعارات ز "الدراهم موجودة لكن البؤس و الفقر كذلك حزب الدستور مبني علي الخيانة ز" "لا مجاهد اكبر الا الشعب" "ايها التلميذ مستقبلك هو التسكع" "سعر الخبز 65 مليم و الزيت 200 مليم و السكر 300 مليم و اجر العامل لا يتعدي 700 مليم كما كتب علي حائط قصر العدالة هذا الشعار " القصر موجود هنا لكن العدالة غائبة" و علي جدران دار الشعب "ايها الشعب المضطهد افق "

علي اثر هذه الاعمال قام البوليس بايقافات جديدة رشاد الحمداني و احمد السائحي لكن وقع اطلاق سراحهم بعد بضعة ايام لغياب اية تهمة ضدهم

ـ كما اوقفت شرطة القصرين احمد خيلي يوم 3 اكتوبر و وقع تعذيبه لمدة يومين

ـ و في 6 نوفمبر وقع ايقاف نوردين بورقعة

ـ و في 5 نوفمبر وقع ايقاف مناضل اخر اسمه رشيد جملي

و في 10 نوفمبر وقع ايقاف راشد الحمداني مرة اخري ثم نقل الي قصرين و قفصة و تونس لاستنطاقه من سلامة التراب (البوليس السياسي)

وقع الصاق التهم التالية للاربعة مناضلين

1) ثلب رئيس الدولة

2) دعوة المواطنين للعصيان

3) امساك مناشير للثلب و توزيعها

و في يوم 30 ديسمبر وقع تقديمهم علي المحكمة بالقصرين حيث امتلات القاعة بالتلامذة و الطلبة و عائلاتهم و كثير من مواطن المدينة

و منذ البداية وقبل ان يقع الاستماع الي المتهمين و استنطاقهم قرا رئيس المحكمة الحكم لكن عارضه المتهمون باغاني ثورية وطنية و هتافات ز "لا مجاهد اكبر الا الشعب" "بالروح و بالدم نفديك يا شعب" فلم يبقي لرئيس المحكمة الا الفرار بينما انهالت الشرطة علي المتهمين ضربا و في الحين حصلت مشابكات عنيفة بين البوليس و الحاضرين بالقاعة ثم وقع بداية مظاهرة في الشارع وقع علي اثرها ايقاف مواطنين محمد العباسي و محمد طيب الفيلي ووقع محاكمتهم يوم 20 جانفي

القصرين نظمت 21 نقابة بالمنطقة نشاطا واسعا جمع العمال و رجال التعليم (معلمين ، اساتذة مساعدين ،اساتذة التعليم الفني قيميين و قيميين عاميين و عمال شركة الورق و شركة النقل) وذلك للاسباب التالية

1) وقعت محاولة طرد عمال فلاحين من "ضيعة دولية" يشتغلون بها من عهد التعاضديات و ذلك لتقديم هذه الضيعة الدولية هدية لدستوريين

2) قام مدير معهد الفتيات بالمسرمن بمرامة و شرف بعض التلميذات و القيمات و ابتدا هذا النشاط ضد هذه الاعمال بالقيام بعرائض واجتمعات عامة ضمت 21 نقابة و في يوم 4 فيفري نظم اضراب عام بالمعامل و شركة النقل و المعاهد

و علي اثر هذا النشاط وقع ارجاع العمال الي الضيعة الدولية و طرد المدير من المعهد وهذا رغم حملة التهديد الذي قام بها الوالي اتجاه النقابات

بلغنا هذا النص الذي من الداخل حول الإضرابات الأخيرة ومواقف القيادة النقابية
والمكتب التنفيذي المتفاعل امام هذه التحركات العمالية.

بيان

في هذه الظروف التي تتصاعد فيها النضالات النقابية لعدد من اصناف العمال والموظفين نرى من واجبنا ان نلفت نظر كل المناضلين النقابيين في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل الى خطورة المواقف التي اتخذتها قيادة الاتحاد تجاه هذه النضالات.

اننا كمسؤولين ومناضلين نقابيين ننتمي الى عدد من مختلف نقابات الاتحاد العام التونسي للشغل وجامعاته وهياكله ونناضل في صلبها منذ سنوات على اساس الدفاع على مصالح الشغالين المادية والمعنوية وعلى اساس الدفاع عن الحريات النقابية والديمقراطية داخل الاتحاد وفي البلاد بصفة عامة، لا يسعنا الا ان نعبر قبل كل شيء عن تضامننا الكامل ومساندتنا المطلقة للإضرابات التي شنها العمال في عدة مؤسسات في الاسابيع الفارطة وبالخصوص منها اضراب عمال وموظفي الشركة القومية للنقل ابتداء من 2 ماي وكذلك اضراب عمال الشركة القومية للسكك الحديدية بالعاصمة وصفاقس وغيرها ابتداء من 6 ماي وكذلك الاساتذة الجامعيين يومي 3 و4 ماي واضرابات عمال المركب الصناعي بمنزل بورقيبة (الفولاذ وميرستون) واعوان البريد والبرق والهاتف. ومساندتنا هذه تنطلق من تعلقنا بحق الاضراب من جهة ومن شرعية هذه النضالات التي يخوضها العمال من اجل تحسين اوضاعهم التي تدهورت من جراء غلاء المعيشة الذي هو مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية والاجتماعية المبنية اساسا على استغلال فاحش للعمال في صالح البرجوازية المحلية والرأسماليين الأجانب التي فتحت لهم مجلة الاستثمارات ثم قانون افريل 1974 وقانون اوت 1974 امكانيات كبيرة لنهب ثروات البلاد واستغلال عمالها.

وانطلاقا من كل هذا واعتبارا ان الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يمثل منظمة عتيدة ناضلت من اجل بعثها وتركيزها الجماهير العمالية وضحى من اجلها آلاف العمال والنقابيين ينبغي ان تكون اداة للدفاع عن مصالح مئات الآلاف من العمال والموظفين المنضوين في صفوفه ومصالح الجماهير الشعبية بصفة عامة ضد الاستغلال والاضطهاد والقهر والتعسف، فاننا نعتبر ان موقف قيادة الاتحاد وامينه العام تجاه الاضرابات العديدة وخاصة منها اضراب الشركة القومية للنقل والشركة القومية للسكك الحديدية واعوان البريد والبرق والهاتف ذلك الموقف الذي تمثل في التنديد بهذه الاضرابات واعتبار ان عناصر مشبوهة من الطبقة الدسواجي صفوف هؤلاء العمال قصد تحريضهم على الاضراب (مع ان في هذا الاعتبار من محاولة للتشكيك في درجة الوعي العمالي) نعتبر ان هذا الموقف يشكل خيانة لمصالح العمال وللمبادئ النقابية الاصيلة وهذه القيادة التي تعرقل نضالات العمال والموظفين وتدوس ابسط مبادئ الديمقراطية النقابية لا تكتفي بهذا كله بل تجرأ على التعامل مع قوات القمع وتسهل عليها عمليات تكسير الاضرابات وقمع العمال المضربين وهذا الوجه الحقيقي للقيادة الحالية للاتحاد يعكس طبيعتها واختياراتها السياسية وهو يبرز بكل وضوح في كل مناسبة تحتد فيها النضالات فلا يبقى التذكير من الخطابات الديماغوجية الكاذبة حول "استقلال الاتحاد وحرية التفكير داخل الاتحاد والدفاع المستميت على حقوق العمال" لا يبقى من كل هذه الخطابات سوى الكلمات الجوفاء.

فلهذا فنحن نهيب بكل النقابيين في صفوف اتحادنا العام بجميع تشكيلاته ومستوياته

1- ان يعبروا عن مساندتهم للتضحيات والإضرابات التي يقوم بها العمال والموظفون بمختلف اصنافهم

2- ان يندد وا بالقمع الذي يتعرض له العمال المضربون كما كان الشأن بالنسبة لعدد كبير من الإضرابات منها اضراب عمال الشركة الصناعية العامة بمقرين في [illegible] والاضرابات الشركة القومية للنقل والشركة القومية للسكك الحديدية وغيرها.

3- ان يندد وا بمواقف القيادة الحالية التي تحارب هذه الإضرابات.

4- ان يعملوا على ان يصبح الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة نقابية ديمقراطية مستقلة تمثل حقا الشغالين وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية العاجلة والآجلة

مجموعة خمسين مسؤول وعناصر نقابيين
في الاتحاد العام التونسي للشغل.

تونس 15 ماي 1976

ملاحظة:

علمنا اخيرا ان عدد هذه اللائحة قد بلغ 126 الى يومنا هذا.

نشطات لجان الدفاع الاخرى

× × × × × × × × × × × ×

الجزائر: اسبوع اخباري حول نضالات الشعب التونسي ، نظم الاتحاد العام لطلبة تونس (الفرع الموقت بالجزائر) اسبوعا اخباريا حول النضالات الشعبية في تونس. و وقع خلال هذا الاسبوع عرض وثائق و نشريات و مناشير من بينها نشريات لجنة الدفاع على الجماهير الجزائرية و العربية و اللافريقية لفضح الطبيعة التعسفية للنظام الدستوري العميل . كما وقع تنظيم يوما اعلاميا بجامعة الجزائر العاصمة حيث شارك العديد من الحاضرين في نقاشات حول الوضع اللاقتصادي و اللاجتماعي و السياسي في تونس و الهيمنة اللامبيريالية في بلادنا و الوضع التي تعيشه الحركة الطلابية.

و قد وقع تلسيق العديد من اللافتات على جدران العاصمة تنادي من اجل تونس مستقلة و دمقراطية و تستنكر التعسف الدستوري على الجماهير التونسية.

كما اقيمت معارض احتوت على صور و وثائق و مقصوصات صحوفية للتعريف للنضالات الشعب التونسي و وضعها فالاطار السياسي و اللاجتماعي لبلادنا و القاء كل الاضواء حول التعسف بكل اشكاله.

واختتم هذا اللاسبوع بمهرجان مركزي وسط المدينة عبر فيه المشاركون عن مساندتهم لنضال الشعب الصحراوي الشرعي كما ساهمت الصحافة و اللاذاعة و التلفزة الجزائرية باعطاء صدى واسعا لهذا اللا سبوع اللاعلامي بنشر العديد من المقالات و التحاليل حول الوضع السائد في تونس الذي يتميز بالحملات التعسفية المسلطة على الحركة الطلابية وكل الجماهير الكادحة و القوى الدمقراطية و قد لاقى هذا النشاط استجابة كبيرة من طرف الشعب الجزائري موكدا المصير المشترك الذي يربط بين شعبينا ضد اللامبريالية و الرجعية المحلية.

حول جبهة النضال الديمقراطي في الخارج :

لقد تعزز هذه الجبة من النضال اخيرا بانشاء لجنتين جديدتين للاعلام و الدفاع عن ضحايا القمع في تونس:

١) المانيا الغربية تجمع عدد من التونيسيين و اللامان و انشوء لجنة لمساندة نضال الشعب التونسي و نضال المساجين السياسين.

٢) الشرق اللاوسط ،وقع انشاء لجنة تضم جمع من الديمقراطيين في كل من لبنان و سوريا و العراق للقيام بنفس المهام في اللاعلام و الدفاع عن ضحايا القمع في تونس.

في هذا العدد :

× ارضية اللجنة
× حالة المساجين السياسيين
× وثائق حول حادث ٢٠ مارس
× محاكمة مناضلي تالة
× تصريح جمع من النقابيين
حول الاضرابات العمالية الاخيرة
و المواقف الخيانية للقيادة القومية
للاتحاد العام للشغل التونسي
× اخبار حول نشطات اللجان الاخرى

× × × × × × × × × × × × ×